

الأهداف العسكرية للاستييطان الاسرائيلي

الاسرائيلية شبه العسكرية، أو أعضاء «ناحال». وتهدف هذه الخطط إلى تحقيق غرضين عسكريين: أولهما، تضييق الخناق على مدن وقرى فلسطين المحتلة، حيث يمكن عزلها أو محاصرتها أو إرهابها بسهولة؛ وثانيهما، تشكيل مواقع عسكرية تساهم في وقف تسلل الفدائيين عبر الحدود، وفي أعمال الدورية والاستطلاع وما شابه. ويذكر في هذا السياق أن مستوطني المستعمرات المقامة بالقرب من المدن أو القرى الفلسطينية يقومون، باستمرار، بأعمال الاعتداء والاستفزاز؛ بل والهجوم بالأسلحة النارية على المدنيين العرب وممتلكاتهم. وهو الحدث الذي تكرر خلال شهر شباط (فبراير).

والمعروف ثانياً عن مشروع إقامة النقاط العسكرية، هو أن القادة الاسرائيليين يفكرون، منذ زمن بعيد، بربط الضفة الغربية بخطتهم العسكرية، إذ باتت نظرية الأمن الاسرائيلية تتضمن تفكيراً جغرافياً - عسكرياً. فكان يفئال ألون قد اقترح تقسيم الضفة الغربية، بواسطة أحزمة من المستوطنات - المعسكرات، إلى ثلاث مناطق؛ كما اقترح كذلك إقامة حزامين آخرين بموازية نهر الأردن، وعلى طول «الخط الأخضر» الذي يفصل بين الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وكان الهدف من ذلك تقسيم المناطق العربية وعزلها، فيما تقدم المستوطنات دعماً عسكرياً قوياً في الدفاع، أمام أي هجوم عربي

القضم الجغرافي - العسكري

في شهر شباط (فبراير) المنصرم، برز الغرض من سلسلة أعمال ضم الأراضي التي تقوم بها سلطات الاحتلال في الداخل منذ بعض الوقت؛ إذ أخذت هذه السلطات تصادر مساحات واسعة من أراضي عدد كبير من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما، وحتى في هضبة الجولان وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. إلا أن نشر تفاصيل الخطة الصهيونية في مجلة «بمحاينه» العسكرية الاسرائيلية، وبيان البلديات العربية، هما العنصران اللذان كشفوا وجود خطة مدروسة ومعدة، بأهداف عسكرية وسياسية بعيدة. والدليل الإضافي على طبيعة هذه الخطة ما أعلن في اسرائيل في ١٧/٢/١٩٨٢ عن النية لإنشاء ٢٠ نقطة - مستوطنة جديدة في المناطق المحتلة، وأكثرها في الضفة الغربية، تضاف إلى ١٢٦ مستوطنة موجودة حالياً.

وإذا كانت الأبعاد السياسية والمرامي الاستيطانية لهذا المشروع معروفة، فإن ما يهمني في هذا المجال هو بعده العسكري. فالمعروف أولاً، أن ١٦ نقطة من أصل ٣٠ هي نقاط استيطانية عسكرية (ماهان) موجودة على رأس التلال المشرفة على نهر الأردن. هذا، وسيعمل في هذه النقاط وما تبقى من المستوطنات «المدنية» التي يزمع انشاؤها، إما عسكريون أو أعضاء في المؤسسات